أقـــر بـتـقـصـيـر الـــــوزارة في تـــوفـيـر الـطـاقـة

مفتش وزارة الكهرباء يكشف عن عقود وهمية بقيمة 3 تريليونات دينار

□ بغداد/غفران الحداد

العقود وهمية وحرمان العراقيين حقيقي

كشف المفتش العام لوزارة الكهرباء علاء رسول عن تخصيص مبلغ ٣ تريليون في وزارة الكهرباء لتوقيع عقود وهمية .

وقال رسول في اتصال هاتفي مع المدى: تم الكشف عن الكثير من ملفات الفساد الإداري والمالي كانت بقيمة ٣ تريليون دينار عراقي قد خصصت لتوقيع عقود وهمية. بالاضافة الى سرقة الوقود في بارجات من البصرة بقيمة ٥ ملايين دولار، فضلاً عن ملفات كثيرة قيد التحقيق مشيراً الى ان الوزارة مقصرة في توفير الطاقة الكهربائية للمواطنين، رغم مرور تسع سنوات على التغيير عام ٢٠٠٣".

واضاف رسول: "لقد أحلنا الى هيئة النزاهة ملف الوزير السابق رعد شلال ومسؤولين آخرين مطلوبين للقضاء لتوقيعهم على عقود وهمية ونتركها للقضاء العراقي ليتولى الحكم فيها".

والجدير بالذكر أنّ وزارة الكهرباء اعلنت أن أزمة الطاقة الكهربائية ستنتهي مطلع العام المقبل ٢٠١٣، مشيرة الى استمرارها بتنفيذ المشاريع لتصل إلى مرحلة التصدير مستقبلا، بحسب بيان للوزارة.

وقال وزير الكهرباء عبد الكريم عفتان الجميلي في بيان سابق إن "الوزارة تعمل بخطة جديدة لصيف عام ٢٠١٣ والتي تشمل تأهيل المحطات القديمة وانجاز المشاريع الجديدة.. حيث أن الوزارة ستستمر في تنفيذ المشاريع على جميع مستويات الإنتاج والتوزيع والنقل لتصل إلى مرحلة تصدير الطاقة الكهربائية مستقبلا.في الوقت نفسه طالبت لجنة النزاهة في مجلس النواب وزارة الكهرباء بزيادة حصة ذي قار من الكهرباء متهمة وزيرها عبد الكريم عفتان بالتخلف عن الوعود التي قطعها لمحافظة ذي قار والخاصة بزيادة حصتها من الطاقة الكهربائية.

وقال عضو اللجنة شروان الوائلي في بيان صحفي على هامش زيارته لمديرية توزيع الكهرباء بمحافظة ذي قار، إن "وزير الكهرباء عبد الكريم عفتان لم يف بوعوده التي قطعها أمام البرلمان لأبناء مدينة الناصرية بزيادة حصتهم من الكهرباء"، مؤكدا أن "النقص في الكميات المجهزة أدى إلى زيادة معاناة المواطنين".

وأضاف الوائلي أن "مشكلة الكهرباء أثرت بشكل كبير على الواقع الاقتصادي والاجتماعي في العراق"، داعيا وزارة الكهرباء إلى "إيجاد حل شاف لهذه المعضلة".

وأعلنت الحكومة في (١٣ حزيران ٢٠١٢)، موافقتها على قيام الوزارات المختصة وبالتنسيق مع محافظة ذي قار بدراسة عدة مواضيع أهمها زيادة حصة المحافظة من الكهرباء وتعديل قانون ٢١ لسنة ٢٠٠٨ الخاص بمجالس المحافظات.

وتعتبر محافظة ذي قار من المحافظات التي تشهد ضعفاً في الخدمات ونسبا مرتفعة من البطالة وغيرها من المشاكل الاقتصادية بسبب استمرار المشاكل التي تعاني منها غالبية المشاريع في المحافظة وعدم تحقيق تقدم كبير في مجال الاستثمار، فضلاً عن طرح ملف استثمار الحقول النفطية بشكل محدود.

وشهدت ذي قار في (كانون الثاني ٢٠١١) أول تظاهرة تطالب بتحسين الخدمات والأوضاع الاقتصادية في عدد من نواحيها قبيل التظاهرات التي اندلعت في المحافظات العراقية في (٢٥ شباط عام ٢٠١١).

وأعلن نائب رئيس الوزراء لشؤون الطاقة حسين الشهرستاني، في الـ٢٥ من آذار الماضي أن العراق سيصدر الطاقة الكهربائية لدول الجوار خلال العام المقبل ٢٠١٣، مبينا أن إنتاج الطاقة الكهربائية المجهزة للمواطنين خلال الصيف المقبل ستصل إلى ٩٠٠٠ ميغاواط، وستصل خلال العام المقبل إلى ٢٠ ألف ميغاواط.

كما أكدت وزارة الكهرباء، في ٢٨ أيار الماضي، على إنهاء أزمة الكهرباء بحلول عام ٢٠١٣، مشيرة إلى أنها مستمرة في تنفيذ المشاريع على جميع مستويات الإنتاج والتوزيع والنقل ليصل إلى مرحلة تصدير الطاقة الكهربائية مستقبلا.

في ظل انخفاض أسعار النفط العالمية

اقتصادي: الركود الاقتصادي في البلاد سببه الاعتماد الكلي على النفط

□ بغداد /المدى

عزا الخبير الاقتصادي لطيف عبد سالم العكيلي اسباب الركود الاقتصادي الذي يشهده البلد في الوقت الحاضر الى الاعتماد الكلي على إيرادات النفط الخام وتشهد اسعار النفط العالمية تراجعاً واضحاً في الاسعار .

وقال العيكيلي بحسب(الإخبارية للانباء) :إن العراق يعاني ركوداً اقتصادياً بسبب اعتماده على ايرادات النفط و تعطل القطاعات الاقتصادية الاخرى مثل الزراعة والصناعة والتجارة والسياحة وإهمال القطاع الخاص وعدم تفعيله بسبب عدم وجود خطط اقتصادية هادفة.

وأضاف: يجب أن تضع الحكومة خططاً لتنمية الاقتصاد وتوظيف إيرادات النفط لتطوير القطاعات الاقتصادية، مشيراً الى أن الاقتصاد العراقي أصبح يتجه الى الاقتصاد الحر ويحتاج الى نشاطات خاصة و آليات كبيرة.

وأوضح: إن الاقتصاد في الدول الكبرى قوي جداً الى درجة أنه يوجه السياسة، كما يحصل في الولايات المتحدة الامريكية التي تولي الاقتصاد أهمية قصوى لأنه سر قوتها وتفوقها، في حين نجد في الدول النامية ومنها العراق أن السياسة هي التي توجه الاقتصاد وتوظفه لمصالحها، ما يجعله هزيلاً.

الى ذلك علل وزير النفط السابق إبراهيم بحر العلوم، أسباب انخفاض أسعار النفط العالمية إلى زيادة مخزون أميركا النفطي وعدم التزام بعض الدول المنتجة بالكمية المقررة لها بالتصدير، مرجحاً استقرار أسعار البترول خلال الفترة القادمة بسبب زيادة الطلب عليه.

وقال بحر العلوم هناك جملة أسباب ادت الى انخفاض مستمر في أسعار النفط في الأسواق العالمية، منها اخذ بعض الدول احتياطاتها بشأن احتمال إغلاق إيران مضيق هرمز وزيادة خزين أميركا من النفط، إضافة الى عدم التزام بعض الدول المنتجة بالكميات المقررة لها بتصدير النفط، ما أدى الى زيادة كميات النفط المعروضة في الأسواق العالمية.

وأضاف بحر العلوم: إن منظمة أوبك ليس من مصلحتها انخفاض أسعار النفط، لأن انخفاض سعر البرميل دون الـ(٩٠) دولارا سيجعلها تحدد سقفها الإنتاجي اليومي من النفط بمستوى يجعل سعر البرميل يزداد الى أكثر.

وأشار الى أن معدل إنتاج أوبك حالياً من البترول والبالغ (٣٠) مليون برميل يومياً جيداً ويناسب حجم الطلب العالمي على النفط، متوقعاً زيادة الطلب على النفط مستقبلا واستقرار أسعاره بسبب العقوبات المرتقبة على إيران من جانب الاتحاد الدولي.

وتشهد أسعار البترول في الأسواق العالمية انخفاضاً مستمراً حتى وصل الى سعر (٩٠) دولارا البرميل النفط الواحد، الأمر الذي ولد خوفاً لدى الاقتصاديين العراقيين من تأثير هذا الانخفاض على الموازنة العراقية كونها تحتوي على مشاريع مرهون تطبيقها بالفائض المالي المتوقع من النفط، إضافة الى زيادة العجز المالي لان الاقتصاد العراقي ريعي أحادي الجانب معتمد كلياً على النفط.

في الوقت نفسه أعلن نائب رئيس الوزراء لشؤون الطاقة حسين الشهرستاني من إندونيسيا أن العراق يملك ١١ ٪ من إجمالي مخزون النفط العالمي، ولفت إلى احتمال وجود ٤٠٠ موقع هيدروكربوني لم يجر التنقيب فيها بعد، وأن العراق يخطط لأن يصبح من أكبر الدول المنتجة للأسمدة في العالم.

وقال الشهرستاني في كلمة ألقاها خلال مشاركته في محاضرة بعنوان (المساهمة العراقية في المواجهة الدولية لتحديات الطاقة والأزمة) التي عقدت في المجلس الإندونيسي للسياسات الخارجية بجاكارتا بحضور عدد من ممثلي الشركات الإندونيسية الكبرى ورؤساء البعثات الدبلوماسية المعتمدة، إن "العراق يحتوي على مخزون كبير من النفط والغاز، حيث يملك حوالي ١١٪ من إجمالي مخزون النفط العالمي"، مبيناً أنه "يملك أيضاً مخزوناً كبيراً من الغاز في العالم سيتم استثماره في السنوات المقبلة".

وأضاف الشهرستاني أن "هناك أكثر من ٤٠٠ موقع هيدروكربوني محتمل في العراق لم يجر التنقيب فيها بعد"، ولفت إلى أنه "من المحتمل أن تحتوي تلك المواقع على مخزون كبير من النفط والغاز بموجب مسوحات الأقمار الصناعية".

وبين الشهرستاني أن "العراق يملك كميات كبيرة من الغاز الطبيعي، حيث سيرفع قدراته في تصدير الغاز إلى مستويات عالية خلال الأعوام المقبلة"، مشدداً على "استعداد الحكومة العراقية لدعم إندونيسيا لسد احتياجاتها من النفط الخام".

برلماني يؤكد القدرة على تسديد أموال المشاريع المنفذة بالآجل

□ بغداد/ المدى

أكد عضو لجنة الاقتصاد والاستثمار في مجلس النواب عبد العباس شياع، قدرة العراق على تسديد أموال المشاريع المنفذة بالآجل دون التأثير على الموازنة العامة، مشيراً الى أن قانون الدفع الآجل سيقتصر على مشاريع البنى التحتية وليست الاستثمارية.

وقال شياع بحسب (الوكالة الاخبارية للانباء): إن قانون الدفع الآجل تمت قراءته الثانية في مجلس النواب وأجل التصويت عليه لحين استضافة وزيري المالية والتخطيط ورئيس الهيئة الوطنية للاستثمار للإجابة على بعض الأسئلة التي سيطرحها النواب عليهم.

وأشار الى أن معظم الأسئلة المطروحة من قبل أعضاء مجلس النواب منطقية وتحتاج الى إجابات من الوزراء المعنيين، فالبعض منهم يرى وجود أموال متراكمة من الموازنات السابقة ولا توجد سنة صرفت فيها الموازنة بنسبة (١٠٠٪)، ويمكن الاستفادة منها في هذه المشاريع بدلاً من اللجوء الى الدفع الآجل، والأسئلة الأخرى تتعلق بآلية الدفع وكيفية تحديد السقف الزمني لها.

وأضاف: أن القانون سيتركز على مشاريع خدمية كبناء مدارس وشبكات الصرف الصحي والطرق والمخافر الحدودية وهي ليست مشاريع استثمارية، متوقعاً زيادة إيرادات الدولة النفطية خلال السنوات القادمة لتمكن العراق من تسديد هذه الأموال للشركات دون تأثيرها على الموازنة العامة. ويذكر أن مشروع قانون التمويل بالآجل لاقى معارضة واسعة داخل مجلس النواب وخارجه عند التصويت على موازنة العام الحالي، ويحدد مشروع القانون المبلغ المقترح للتمويل بالآجل بـ(٣٧) مليار دولار قسمت الى تسعة أبواب، كان لقطاعات الصحة والتربية والنقل والزراعة النصيب الأكبر منها، بينما لم يخصص لمشروع بناء الوحدات السكنية للفقراء سوى ملياري دولار.

دعوة للشركات الاندونيسية إلى الاستثمار بالبلاد

□ بغداد/المدى

دعا نائب رئيس الوزراء لشؤون الطاقة حسين الشهرستاني اندونيسيا وممثلي كبريات شركاتها والمستثمرين فيها الى المساهمة في إعادة إعمار البلاد، مشيرا الى ان العراق مقبل على خطة تنموية كبرى في قطاع الصناعات الإستراتيجية.

وذكر بيان صدر عن المكتب الإعلامي نائب رئيس الوزراء لشؤون الطاقة واطلعت عليه المدى ان الشهرستاني بحث خلال زيارته الحالية الى جمهورية اندونيسيا مع نائب الرئيس الاندونيسي بود يونو ورئيس غرفة التجارة والصناعة وعدد من ممثلي الشركات الكبرى والمستثمرين سبل تطوير العلاقات في مختلف الصعد". وبحسب البيان فإن " الشهرستاني دعا الشركات والمستثمرين الاندونيسيين الى المساهمة في اعادة اعمار العراق"، لافتا الى ان" العراق مقبل على خطة تنموية كبرى في قطاع الصناعات الإستراتيجية خصوصا في مجال بناء معامل البتروكيمياويات والأسمدة". واضاف ان " نائب رئيس الوزراء لشؤون الطاقة أشار خلال كلمة ألقاها في مبنى البرلمان الاندونيسي الى ان العراق يشهد تطورا واسعا في اعادة بنيته التحتية بعد ان تم القضاء على العصابات الإجرامية المتمثلة بالتنظيمات الارهابية"، مبينا للجانب الاندونيسي ان "امام الشركات الكبرى فرصة للعمل في العراق في جميع المجالات خاصة وان هناك علاقات تاريخية مشتركة بين البلدين".

نائب يتوقع بلوغ الموازنة 300 مليار دولار في 2015

□ بغداد / المدى

رجح مقرر اللجنة الاقتصادية في مجلس النواب محما خليل أن تبلغ موازنة عام ٢٠١٥ (٣٠٠) مليار دولار ما يزيد من ضرورة تطبيق مشروع حذف الاصفار الثلاثة من العملة المحلية لتقليل الكتلة النقدية المتداولة.

وقال خليل بحسب(للوكالة الاخبارية للانباء) : إن البيئة الاقتصادية العراقية تحتاج الى اعادة هيكلة العملة المحلية من خلال حذف الاصفار الثلاثة منها لان العراق مقبل على زيادة ايراداته المالية من مبيعات النفط وستصل موازنته خلال السنوات الثلاث القادمة الى ٣٠٠ مليار دولار.

واضاف: ان هذا الرقم كبير وسيصعب العمل على المحاسبين بكيفية توزيع الاموال على فقرات الموازنات القادمة اضافة الى كثرة حجم السيولة النقدية المطروحة والبالغة (٣٣) تريليون دينار، مما يربك النشاط الاقتصادي في البلد.

وتابع: يجب الا يكون تطبيق مشروع حذف الاصفار مرهوناً بالظروف الانية للبلد كونه مشروعا مهماً يعمل على اصلاح هيكلة العملة العراقية، مطالباً بتنفيذه في بداية العام المقبل ليساعد على تحويل الاقتصاد الوطني الى السوق الحر واعطاء القيمة الحقيقية لمستقبل الدينار العراقي في المنطقة.

وكان البنك المركزي أعلن في (٢٩ أيلول ٢٠١١) أن العام ٢٠١٣ سيشهد حذف الأصفار وتبديل العملة، الأمر الذي حذر منه مسؤولون وخبراء اقتصاديون بسبب وجود مافيات عملة تستعد لتزوير تريليونات الدنانير العراقية لاستبدالها في ضوء التغييرات المرتقبة. وقد طالب مجلس رئاسة الوزراء البنك المركزي بالتريث بمشروع حذف الاصفار الثلاثة من العملة المحلية، مؤكدةً انه مشروع كبير ويحتاج الى وقت كاف لتطبيقه.

مشروع استثماري

مقترح لتطوير سوق الأوراق المالية

□ بغداد / المدى

اقترح الخبير المصرفي غازي الكناني تطوير سوق الأوراق المالية في العراق من خلال استخدام أجهزة الكترونية حديثة، مشيرا الى وجود عوامل خارج عن إرادة السوق أثرت على نشاطه. وقال الكناني بحسب(الوكالة الاخبارية للانباء) :إن البورصة المحلية مازالت صغيرة و قديمة ، تعاني من قلة الأجهزة الالكترونية المتطورة، ما يعيق عملية تداول الأسهم بين الشركات في السوق. وأضاف: يجب إدخال الأجهزة الالكترونية التي تستخدمها البورصات العالمية في عمل سوق الأوراق المالية من أجل النهوض بواقعه وجعله مواكباً للتطور العالمي الحديث لأنه يعد أساس الاقتصاد العراقي. لافتاً الى عوامل كثيرة أثرت على نشاط سوق العراق للأوراق المالية، منها عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي، وهي عوامل حجمت دوره في النهوض بالاقتصاد الوطني. وتأسس سوق العراق للأوراق المالية في حزيران (٢٠٠٤) ببغداد، ويعمل تحت إشراف هيئة الأوراق المالية العراقية وهي هيئة مستقلة تم تأسيسها على غرار الهيئة الأميركية للأوراق المالية والبورصات. وقبل عام (٢٠٠٣) كان يطلق على السوق الحالية اسم "بورصة بغداد" التي تديرها وزارة المالية العراقية، أما الآن فهي هيئة ذاتية التنظيم، وعند افتتاحها كان هناك (١٥) شركة مدرجة في السوق، وحالياً تم إدراج (١٠٠)شركة، وتشمل الشركات المدرجة في السوق قطاعات المصارف والتأمين والاستثمار والخدمات والشركات الصناعية والزراعية وحتى الشركات السياحية، ويبلغ عدد الشركات المدرجة حتى شهر نيسان ٢٠١٢ (٨٦) شركة.

مدير التحرير | رئيس القسم | مسؤول الصفحة | القسم الفني | قسم التصحيح